موضـــــوع علم التخريج ومراحـــــل تأســـيسه

بحث في مادة التخريج

الأستاذ/ عبد الفتاح ايت بلخير
قسم: الحديث
كلية:العلوم الإسلامية
جامعة المدينة العالمية
شاه عليم-ماليزيا
AC222@.mediu.edu.my

خلاصة البحث: هذا البحث سيدرس مسألة كون موضوع علم التخريج يدور حول الحديث المرفوع والموقوف والمقطوع الذي ليس للاجتهاد فيه نصيب،وأيضا المراحل التي مر منها هذا العلم الجليل.

مفاتيح البحث : منزلة علم التخريج - موضوعه - مراحله -دور الصحابة الكرام في صيانة السنة

I. المقدمة

يمتاز علم التخريج مدراسة الأسانيد بكونه ينمي مدارك المحدث ويوسع آفاقه، ويجعله على معرفة قوية بكل ما يتصل بجوانب الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من علوم ومعارف ،وكل هذا جاء عن دربة ومراحل اساسية.

II. موضوع المقالة

قال الشيخ علي بن نايف الشحود:
" عرَّف الدكتور محمود الطحان التخريجَ بقوله: "هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة

ثم قال في تفسير قوله: "ثم بيان مرتبته عند الحاجة": "أي بيان رتبة الحديث من الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة لذلك، فليس بيان المرتبة إذن شيئًا أساسيًا في التخريج، وإنما هو أمر متمم يؤتى به عند الحاجة إليه.

إلا أن العلامة الدكتور محمد أبو شهبة عرَّفه بقوله: "عزو الأحاديث إلى من ذكرها في كتابه من الأئمة، وبيان درجتها من الصحة أو الحسن أو الضعف

وعرَّفه الأستاذ صبحي السامرائي فقال: "هو عزو الحديث إلى مصدره أو مصادره من كتب السنة المشرفة، وتتبع طرقه وأسانيده وحال رجاله وبيان درجته قوةً وضعفًا.

فالدكتور أبو شهبة والأستاذ السامرائي أدخلا في التعريف "بيان درجة الحديث من الصحة أو الحسن أو الضعف"، دون تقييد -عند الحاجة-، كما ذكر الدكتور الطحان.

قلت: ومما يرجح قولهما على قوله أقوال المحدثين، وواقع عملهم في كتب التخريج

قال العراقي في "المغني" مبينًا منهجه في التخريج: "اقتصرت فيه على ذكر طرق الحديث وصحابيه ومخرجه، وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه، فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة، وأبين ما ليس له أصل في كتب الأصول"

وقال السيوطي: "العمدة في علم الحديث معرفة صحيح الحديث وسقيمه وعلله، واختلاف طرقه ورجاله جرحًا وتعديلًا"

وقال المناوي متعقبًا أحكام السيوطي على أحاديث كتابه "الجامع الصغير"، إذ اكتفى في الحكم بالإشارة والرمز، قال:
"كان ينبغي له -أي السيوطي- أن يعقب كل حديث بالإشارة بحاله بلفظ: صحيح أو حسن أو ضعيف في كل حديث، فلو فعل ذلك كان أنفع وأصنعَ، ولم يزد الكتاب به إلا وريقات لا يطول بها، وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى الصحيح والحسن والضعيف بصورة رأس صاد وحاء وضاد، فلا ينبغي الوثوق به لغلبة تحريف النساخ، على أنه وقع له ذلك في بعض دون بعض، فكان المتعين ذكر كتابة صحيح وحسن أو ضعيف في كل حديث".

قال العلائي: من ذكر حديثًا اشتملَ سنده على من فيه ضعفٌ أن يوضح حاله خروجًا عن عهدته وبراءةً من ضعفه.

والمطلعُ على كتب التخريج يرى أن المخرجين يبينون درجة الحديث من حيث القوة والضعف، فمنهم من يبينه اختصارًا كما هو الحال في تخريج العراقي لأحاديث "إحياء علوم الدين" للإمام الغزالي، وتخريجه لأحاديث "المنهاج" للبيضاوي.

ومنهم من يبينه تفصيلًا، بعد عرض لأقوال العلماء ومناقشتها، كما هو الحال في تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث "الهداية" للمرغيناني، وتخريج الحافظ ابن حجر لأحاديث "شرح الوجيز الكبير" للرافعي، والبدر المنير لابن الملقن وهو أوسعها".

وأهمية كتب التخريج تأتي أولًا من بيان حال الأحاديث المخرجة من الصحة والضعف، ويظهر تمكن مؤلف "التخريج" في الحديث رواية ودراية، من بحثه في بيان درجة الحديث، من خلال استيفاء الكلام على طرقه، والكشف عن علله، والتحقيق في رجاله جرحًا وتعديلًا " -انظر كتاب المفصل في أصول التخريج-.

إن موضوع علم التخريج الذي يبحث فيه هو موضوع الحديث الشريف، ضرورة أنه الوسيلة للتعرف على موطنه من شتى مصادر السنة المعتبرة، فموضوع التخريج هو الأحاديث النبوية، والمراد بالأحاديث النبوية: هو كل ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خِلقية في الحركات في السكنات وفي اليقظة وفي المنام، وأيضًا ما أضيف إلى الصحابي على أنه حديث موقوف، وكذلك ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل ليس للاجتهاد فيه نصيب، وهو ما يعرف بالحديث المقطوع؛ فالحديث إذا رفع إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كل مرفوعًا وإذا توقف عند الصحابي -أي: كان من كلام الصحابي وليس فيه مجال للرأي- يكون في حكم المرفوع؛ أما إذا كان كلامًا خاصًا به فهو يكون حديثًا موقوفًا؛ وإذا كان من كلام التابعي يكون حديثًا مقطوعًا كما سبق أن بينا ذلك.

.

قال الشيخ حسن المدابغي في "حاشيته على فتح المبين" ما نصه: الموقوف لا يخلو، إما يكون ذلك الموقوف لا يقال مثله من قبل الرأي أو يقال؛ فإن كان الأول فهو في حكم المرفوع؛ فلا ريبَ في دخوله في الحديث؛ وإن كان الثاني فينبني ذلك على أن الحديث هل يطلق على الموقوف؟ وفيه خلاف معروف، والجمهور أنه لا يطلق إلا على المقيد، أي: أنه لا يطلق إلا مقيدًا.

أما منزلة علم التخريج؛ فهو من أشرف العلوم؛ إذ يتوصل به إلى معرفة الأحاديث ودرجتها، تلك الأحاديث التي هي الأصل الثاني للتشريع ومناط الأحكام وبها يعرف الحلال من الحرام، وهي التي تفجرت منها بحار العلوم الفقهية، وتزينت بجواهرها التفاسير القرآنية، والشواهد النحوية، والدقائق الوعظية، والعقيدة الإيمانية، وهي التي تسلك بصاحبها نهج السلامة، وتكون سببًا في إحلاله دار الكرامة، وهي مرجع الأصولي وإن برز في فنه، والفقيه وإن برز في فقهه.

وفائدة علم التخريج فائدة كبيرة ذكرنا سابقًا بعضها، ويقول الدكتور عبد الموجود عبد اللطيف في كتابه (كشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيد الأنام -صلى الله عليه وسلم-):فائدة علم التخريج: هي وضع يد الباحث على الحديث الذي يريده بسرعة ويسر من مواقعه في مصادره المعتبرة المتنوعة عند أئمة الحديث، مع معرفة درجته التي قررها له العلماء؛ كما يساعده على الإحاطة بكثير من الأحاديث، وهي ذخيرة المحدث في هذه المصادر المختلفة، وبمعرفة مذاهب العلماء ومناهجهم فيها من حيث التأليف والحكم على الأحاديث بما يقتضيه من صحة أو حسن أو ضعف أو وضع بعد معرفة أحكامهم على الرجال، وغير ذلك من الأمور.

إن تفرق الصحابة في الأمصار الإسلامية هو الذي دعانا إلى علم التخريج، تلقى المسلمون الأولون دعوة النبي -صلى الله عليه وسلم- كما يتلقى الظمآن الماء الزلال؛ فما يكاد -عليه الصلاة والسلام- يفعل فعلًا أو ينتهي من قول إلا وقد انطبع ذلك في نفوسهم، ووعته ذاكرتهم، وحفظته أذهانهم، ولا عجب في ذلك؛ فقد كان للعرب أمة يضرب بها المثل في الذكاء وصفاء الطبع، وحسبك أن تعلم أن رءوسهم كانت دواوين لشعرهم، وأن أذهانهم كانت سجل أنسابهم ووقائع أيامهم؛ فلما جاء الإسلام أرهف فيهم هذه القوى بما أفاد طباعهم من صقل، وقلوبهم من طهر، وعقولهم من إنارة وسمو؛ فكانوا على أوفر حظ من صفاء الذهن وقوة الحفظ؛ ولا سيما إذا كان ما يسمعونه هو أصدق الحديث وأحسنه كتابُ الله تعالى، أو ما يروونه أو يسمعونه من خير البرية -صلى الله عليه وسلم.

ومن البدهي أن علم تخريج الحديث ما كان لينمو إلا في ظل تدوين السنة المشرفة وتصنيفها؛ فلم يكن ليظهر في حياة المعصوم -صلى الله عليه وسلم- ضرورة أن الدين لما يكتمل، وأن الوحي ما زال ينزل، كذلك ما كان له أن يظهر في تلك الفترة التي تلت وفاته -صلى الله عليه وسلم- لأن الحديث عنه موزع بين الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم- وما بين مكتوب في السطور أو محفوظ في الصدور، وأيضًا فإن غالبيتهم قد رحلوا إلى أماكنَ شتى من أرض الله دعاةً وفاتحين؛ فكانوا بالجزيرة ومكة والطائف واليمامة واليمن والبحرين ومصر والشام والكوفة والبصرة وخُراسان والمدائن، كما كان منهم بأصبهان وبرقة وسمرقند وبجستان.
وتبعًا لما أسلفنا؛ فإن هذا العلم ما كان له أن يظهر والحالة هذه؛ فقد أصبح في كل مصر منها الأحاديث ما قد تنفرد به عن غيرها من الأمصار، ضرورة أن الصحابة -رضوان عليهم- لم يكونوا في الأخذ عن رسول -صلى الله عليه وسلم- سواء؛ فكان منهم المكثر ومنهم المقل؛ نظرًا لاختلاف ظروفهم وأحوالهم، ولقد قال -صلى الله عليه وسلم-: ((من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين؛ وإنما أنا قاسم والله -عز وجل- يعطي)).

والدليل على أن كل بلد فيها علم غير البلد الأخرى، وأن الصحابة بعضهم عنده علم ليس عند الصحابي الآخر، وبعضهم عنده الكثير الكثير وبعضهم مقل: ما حفت من أبي جعفر المنصور عندما طلب من الإمام مالك بن أنس أن يؤلف كتابًا يوطئه للأمة؛ ليجمع الأمة على ذلك الكتاب، فقام الإمام مالك -رحمه الله تعالى- فألف كتابه (الموطأ) وقدمه للمنصور؛ فأعجب به المنصور وهم أن يحمل الأمة كلها على أن تعمل بذلك الكتاب، وأن تتمذهب بالمذهب المالكي نسبة إلى هذا الإمام مالك بن أنس، رفض الإمام مالك بن أنس هذه الرغبة من المنصور، وقال له: يا أمير المؤمنين، إن صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- تفرقوا في البلاد والأمصار؛ ففي اليمن علم ليس في الحجاز، وفي الحجاز علم ليس في مصر، وفي مصر علم ليس في الشام؛ فدعهم يختلفوا يا أمير المؤمنين؛ فإن اختلافهم رحمة.

هذا يدل على أن العلماء والصحابة تفرقوا في الأمصار، وفي كل بلد علمٌ ليس في البلد الآخر، والكل من رسول -صلى الله عليه وسلم- بعد ذلك كان علم التخريج. و أعلم وبالجملة: فهو العلم الذي ينمي مدارك المحدث ويوسع آفاقه، ويجعله على معرفة قوية بكل ما يتصل بجوانب الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من علوم ومعارف

المصادر والمراجع :

١- عبد الموجود محمد عبد اللطيف - كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام، - ، دار الفاش علم ١٤١٨هـ
٢- علي نايف الشحود المفصل في أصول التخريج، - دار النشر : دار ابن حزم - لبنان / بيروت - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م الطبعة : الأولى
٣- الشيخ محمود الطحان - أصول التخريج ودراسة الأسانيد –طبعة الجامعة الأمريكية المفتوحة –مكتبة المعارف ٢٠٠٥م